الأمم المتحدة

E/ECA/CM/54/4/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 June 2022

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الرابعة والخمسون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، السنغال، ١٦ - ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

البند ٦ من جدول الأعمال*

النظر في التوصيات واعتماد القرارات

تقرير اجتماع لجنة الخبراء

مقدمة

١- عُقد الاجتماع الأربعون للجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في داكار من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢، حضوريا وعبر الإنترنت.

الجزء الأول

أولا- افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف - الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: إثيوبيا، وإريتريا، وبنن، وبوتسوانا، وتشاد، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

* E/ECA/CM/54/1/Rev.1

A.22-00949

٣- وكانت الجماعة الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا.

٤- وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلةً في الاجتماع: مكتب تنسيق التنمية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة السياحة العالمية.

٥- وحضر مراقبون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية: الاتحاد الروسي وهولندا.

٦- وحضر أيضا ممثل عن دولة فلسطين، بوصفها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

٧- وحضر أيضا ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

٨- وحضر مراقبون عن المنظمات التالية:**

باء - البيانات الافتتاحية

٩- ترأس جلسة الافتتاح السيد كريستانوس أوباما أوندو، سفير غينيا الاستوائية لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، رئيس مكتب لجنة الخبراء المنتهية ولايته.

١٠- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة فيرا سونغوي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والسيد أليون نديداي، الأمين العام لوزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون، ممثلا لحكومة السنغال.

** Blue like An Orange Sustainable Capital, Development Initiatives, Development Reimagined, DI Africa, Global Front, Kejibaus Youth Development Initiative, Local Youth Corner Cameroon, Mission for Essential Drugs and Supplies, One Campaign, People of Good Heart Initiative, Puttru Technologies Limited, Teranga Multi-Services, Université Cheikh Anta Diop de Dakar, University of Lagos, University of Rwanda, World Resources Institute.

١١- وسلط السيد أوباما في كلمته الافتتاحية الضوء على الإنجازات الرئيسية التي تحققت منذ الدورة الثالثة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك تقديم الدعم للبلدان الأفريقية لمساعدتها في تخفيف قيود السيولة التي تكبلها؛ وضمان الحصول على مصادر مالية إضافية، لا سيما من خلال ''مبادرة تعليق خدمة الديون'' وحقوق سحب خاصة جديدة بقيمة ٤٠ مليار دولار أمريكي؛ وفي تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتطبيق تحول القارة الرقمي. وشدد السيد أوباما أيضا على الدور الهام للجنة الاقتصادية لأفريقيا في تيسير الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-١٩ والبدء في إنتاجها في أفريقيا، وأشاد بالمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة على النتائج التي حققتها دورته التاسعة عشرة التي عقدت مؤخرا.

١٢- وشكرت السيدة سونغوي، في كلمتها الترحيبية، حكومة السنغال على استضافة الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي تناولها المقتضب للجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية وتعبئة الموارد المحلية، وفيما يتعلق بموضوع الدورة، شددت السيدة سونغوي على مسألة وطأة الديون التي يعاني منها ٢٣ بلدا أفريقيا، وأشارت أيضا إلى الآثار السلبية للنزاع الحالي بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا التي زاد من حدتها الارتفاع الشديد في حالات كوفيد-١٩ الجديدة في العالم. ودعت إلى اتخاذ تدابير لضمان المزيد من التكامل المالي من خلال تعزيز الأسواق المالية الأفريقية واستخدام العملات الأفريقية؛ ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتعزيز حماية الأرواح وسبل العيش، مع مراعاة الأبعاد الجنسانية والشبابية؛ والتنفيذ الكامل والفعال للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحقيق نمو شامل للجميع يساعد على إيجاد فرص العمل. وأضافت أنه ينبغي للبلدان الأفريقية تسخير الفرص التي يتيحها النزاع بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا لزيادة إنتاج الحبوب.

١٣- ورحب السيد نديايي، في بيانه، متحدثا أيضا باسم وزير المالية والميزانية، ووزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون، بجميع المشاركين في السنغال. وأثنى على الدور القيادي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الدعوة إلى اتخاذ مواقف مشتركة في المجالات الحاسمة، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على اللقاحات، ومبادرة تعليق خدمة الديون، وتخصيص حقوق سحب خاصة جديدة. وأشار إلى أنه، تحت قيادة ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال ورئيس الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٢، أطلقت السنغال صندوقا جديدا للاستثمار المشترك في المخاطر بالإضافة إلى أطر جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بغرض حشد أموال إضافية. وحث السيد نديايي، في ختام كلمته، البلدان الأفريقية على مواصلة الدعوة إلى المزيد من المخصصات من حقوق السحب الخاصة الجديدة من أجل تقليص المخاطر التي تتعرض لها في سياق الأزمات المتعددة، بما أن أفريقيا لم تتلق إلى حد الآن من ٣٣ مليار دولار أمريكي من مجموع المخصصات التي تبلغ ٦٥٠ مليار.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل
[البند ٢ من جدول الأعمال]

١٤- انتخبت اللجنة بالإجماع البلدان التالية لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس: السنغال

النائب الأول للرئيس: مدغشقر

النائب الثاني للرئيس: زمبابوي

النائب الثالث للرئيس:

المقرر: غينيا الاستوائية

١٥- وبعد أن أدلى الرئيس الجديد المنتخب، السيد محمدو بامبا دروب، ببيان القبول، أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي، على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي وُزع:

١- افتتاح الاجتماع.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا.

٤- تقييم التقدم المحرز في مجال تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٥- عرض بشأن موضوع الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٦- قضايا نظامية.

٧- موعد انعقاد الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية ومكان انعقادها وموضوعها.

٨- مسائل أخرى.

٩- النظر في تقرير اجتماع لجنة الخبراء وإقراره؛ النظر في التوصيات ومشاريع القرارات

١٠- اختتام الاجتماع.

الجزء الثاني

وقائع المداولات

ثالثا- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف - العرض

١٦- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدم ممثل للأمانة تقريرا عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا (E/ECA/COE/40/4) سلط فيه الضوء على التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا. وأبرز التقرير أنه بينما يُتوقع أن ينتعش النمو في أفريقيا على المدى القصير إلى المتوسط، فإن الجائحة عكست مسار ما تحقق من مكاسب على مدى العقدين الأخيرين في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالفقر والصحة والتعليم والتوظيف. وقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الحالة، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية واحتمال زيادة الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وأضاف أن مثل هذه الصدمات الخارجية تؤكد حاجة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التنويع، والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واستخدام التكنولوجيات الرقمية لبناء القدرة على الصمود والتعجيل بتصنيع القطاعات الإنتاجية في اقتصاداتها.

باء - المناقشة

١٧- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الخبراء إلى أن جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا أثارتا سلسلة من الصدمات العالمية التي تقتضي استجابة قارية وإجراءات موحدة، بسبل منها على وجه الخصوص وضع أدوات إقليمية، وهيكل مالي جديد، لمعالجة مثل هذه الصدمات الناشئة.

١٨- ولاحظ الخبراء مع القلق أثر الصدمات على السيولة، لأنها محسوسة عالميا وليس فقط في أفريقيا. وأشاروا إلى أن العديد من الحلول الموصى بها، مثل حقوق السحب الخاصة، جعلت أفريقيا في منافسة مع المناطق الأخرى. ومع ذلك، يمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا ودولها الأعضاء الاستفادة من الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستستضيفها مصر، لضمان توسيع نطاق مرفق السيولة والاستدامة وأدوات النمو الأخضر بما يتيح الوصول إلى المزيد من السيولة والمرونة والاستدامة.

١٩- ولاحظ الخبراء كذلك أن عدم الاستقرار في بعض البلدان الأفريقية يؤدي إلى تفاقم أثر الصدمات العالمية. وشددوا على أهمية صون السلام والاستقرار لتشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

جيم - التوصيات

٢٠- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' وضع استراتيجيات لتعزيز النمو المحلي وتنويع الإنتاج، بما في ذلك المنتجات الغذائية والاستهلاكية، من أجل التحوط ضد الصدمات الخارجية.

'٢' تعزيز السلام والاستقرار والحد من أوجه عدم المساواة فيها لتحقيق الاستقرار في الاستثمار، وتحسين بيئة القطاع الخاص، وتشجيع تعبئة الموارد المحلية والنمو.

'٣' تحسين إدارة الضرائب وإنفاذها، والحد من الإعفاء الضريبي، والقضاء على الممارسات الفاسدة، والتدفقات المالية غير المشروعة.

'٤' الإسراع في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تفعيلا كاملا لتحقيق أقصى قدر من الفوائد وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تقديم الدعم التقني إلى دولها الأعضاء في إجراء بحوث تحليلية عن تأثير الصدمات، بما في ذلك تلك الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، على اقتصاداتها.

'٢' مساعدة دولها الأعضاء على صياغة وتقييم فعالية التدابير المتخذة للتصدي لآثار الجائحة والحرب في أوكرانيا.

'٣' تقديم المساعدة التقنية إلى دولها الأعضاء لتعزيز التنويع الاقتصادي والرقمنة، وتوسيع نطاق استبدال الواردات، وتبسيط السياسة التجارية، ورعاية التجارة الإلكترونية، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

رابعا- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف – العرض

٢١- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدّم ممثل عن الأمانة تقريرا عن التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا (E/ECA/COE/40/5). وتم التأكيد فيه على أنه، رغم التحديات، فقد أُحرز تقدم كبير في إعمال خطط التكامل، بما في ذلك من خلال قيام كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، التي كانت قد وضعت المعايير الأولية لتقارب الاقتصاد الكلي، باعتماد سياسات واستراتيجيات في مجال التصنيع لزيادة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتعزيز التكامل على صعيد الاقتصاد الكلي. وتمت الإشارة أيضا إلى أن ثغرات كبرى على مستوى الهياكل الأساسية وعدم تكافؤ التكامل الإنتاجي وضعفه، من بين أمور أخرى، كانا عائقين أمام التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

باء – المناقشة

٢٢- في المناقشة التي أعقب ذلك، لاحظ الخبراء أن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في السلع المصنعة قد تكون ذات قيمة مضافة منخفضة نسبيا، بالنظر إلى القيمة المضافة التي أنشئت في القارة، على اعتبار أن معظم المدخلات تُستورد من الخارج.

٢٣- وأشاروا إلى أن النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا يبين مدى الحاجة إلى العمل بقدر أكثر من التعاون، مشددين على أنه ينبغي لأفريقيا أن تدير ما تزخر به من موارد وتجعلها متآزرة بطريقة أفضل حتى تتمكن من تحديد الأسعار بنفسها بدلا من أن تُفرض عليها فرضا.

٢٤- وأشاروا أيضا إلى أن هناك حاجة إلى بذل المزيد بشأن المسائل الأمنية لتوفير حماية أفضل للسكان. واقترحوا إطلاق عملية تفكير تعاونية، من قبيل العمل على تجميع الموارد لإنتاج سلع أساسية، مثل اللقاحات.

٢٥- وفيما يتعلق بالتحديات المتصلة بالتصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، شددوا على المسائل العالقة المتصلة المفاوضات بشأن قواعد المنشأ وأثرها على التصديق على الاتفاق وتنفيذه.

٢٦- وأشاروا إلى أن إرساء تكامل نقدي ومالي، بما في ذلك حتمية تطوير عملة رقمية وعملة مشفرة من منظور قاري، أمر مهم للتكامل الإقليمي.

جيم - التوصيات

٢٧- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' وضع سلاسل قيمة إقليمية في مجالات مثل إنتاج الأسمدة والمستحضرات الصيدلانية بغية تحسين قدرة البلدان الأفريقية على الصمود في أوقات الأزمات الغذائية وغيرها؛

'٢' تشجيع الزراعة، ليس بغرض التصدير خارج القارة فقط، بل لتلبية الطلب في القارة أيضاً؛

'٣' استحداث الهياكل الأسياسية اللازمة كيما يتسنى تحقيق الفوائد المتوخاة من الاتفاق؛

'٤' تشجيع الاستثمار في أفريقيا وذلك بتحسين البيئة المواتية للاستثمار؛

'٥' الاستفادة من الفرص التي تنطوي عليها مبادرات التكامل الإقليمي، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بغية تعزيز الانتعاش والتحوّل على الصعيد الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة والآثار الناجمة عن النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا وغيره من الأزمات؛

'٦' تعزيز التآزر فيما بين البلدان من أجل ضمان زيادة الكفاءة في توريد بعض المواد الخام، مثل الأسمدة.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' إجراء دراسة عن جدوى قيام أفريقيا بإحداث التآزر على مستوى مواردها وسلعها الأساسية وتحسين إدارة المخزونات لمواجهة التقلبات في الأسعار؛

'٢' العمل على تكثيف الحوار بين الدول الأعضاء في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٣' السعي إلى تعزيز قدرة دولها الأعضاء على استخدام الأدوات لحساب مؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا؛

’٤‘ تقديم الدعم التقني إلى دولها الأعضاء في جمع البيانات وبناء قواعد بيانات عن التجارة في المنتجات ذات القيمة المضافة من أجل تحسين عمليات التحليل التي تتناول التجارة داخل المنطقة؛

’٥‘ إطلاق حوار بشأن مسألة استحداث عُملة رقمية مشتركة خاصة بالمصارف المركزية لأفريقيا؛

’٦‘ تحديد الحواجز الرئيسية التي تحول دون تسريع التكامل الاقتصادي الأفريقي ودعم دولها الأعضاء في التغلب عليها؛

’٧‘ النظر في إمكانية دعم إنشاء بورصة أفريقية للسلع الأساسية، نظرا لما تزخر به القارة من موارد.

خامسا – عرض بشأن موضوع الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف – العرض

٢٨- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدّمت نائبة الأمينة التنفيذية (للبرامج) وكبيرة الخبراء الاقتصاديين، حنان مرسي، تقريرا عن موضوع الدورة الرابعة والخمسين للجنة: ’’تمويل التعافي في أفريقيا: فتح آفاق جديدة‘‘ (E/ECA/COE/40/6). وسلّطت المتحدثة الضوء على ما للأزمات المتراكمة الناشئة عن جائحة كوفيد-١٩، والظروف الطارئة الناجمة عن تغيّر المناخ، والحرب في أوكرانيا من أثر على الاقتصادات الأفريقية؛ واحتياجات القارة الهائلة من حيث التمويل التي تفاقمت بسبب العوامل المذكورة آنفا والحاجة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل بمعدلات فائدة معقولة وذلك بتوسيع نطاق حشد الموارد المحلية والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٢٩- وتضمنت استجابات الحكومات الأفريقية للأزمات تدخلاتٍ قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، بما في ذلك تخفيف خدمة الديون وإعادة هيكلتها، والتمويل الطارئ من البنك الدولي بواسطة صندوق استئماني للمرونة ومن صندوق النقد الدولي من خلال إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة.

٣٠- وقدّم ممثل عن الأمانة استنتاجات سلسلة الحوارات دون الإقليمية التي عُقدت بشأن موضوع الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية. وقد أُجريت الحوارات في كل واحدة من المناطق دون الإقليمية وتولّت مكاتب اللجنة، كلٌّ في منطقته، تنظيمها.

باء – المناقشة

٣١- في المناقشة التي أعقبت ذلك، ركّز الخبراء على مختلف الآليات والاستراتيجيات التي وضعتها البلدان لتمويل جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعافي من الجائحة. وأشاروا إلى أن أفريقيا في حاجة إلى حلول داخلية وخارجية متزامنة. وينبغي بذل الجهود لزيادة الإنتاجية الزراعية المحلية، بما في ذلك من خلال التعلم من الأقران، وتوسيع الوصول إلى أسمدة أرخص ثمنًا ، وتجميع المشتريات، وكبح التضخم، والحد من ضعف الاقتصاد الكلي. وكان لا بد أيضا من التركيز على تعبئة موارد مالية جديدة بدلا من إعادة تدوير الموارد التي سبق الالتزام بها، وذلك لفتح آفاق جديدة في تمويل قدرة القارة على الصمود في مواجهة الأزمات المتداخلة.

٣٢- وأشار الخبراء إلى أن أفريقيا بحاجة إلى اتخاذ تدابير لتنمية قطاعها الخاص واجتذاب الاستثمار الأجنبي من خلال تعزيز بيئة أعمال مواتية، وتعبئة التمويل للتنمية المستدامة من القطاع الخاص من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وفي سبيل توفير أساس متين للنمو الاقتصادي، تحتاج أفريقيا أيضًا إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام والاستثمار في المشاريع لتحقيق نمو اقتصادي كبير. وقد شكّلت القيود المرتبطة بقواعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجال ائتمانات التصدير، لا سيما ارتفاع مستوى أقساط التأمين، عقبةً خاصة أمام تمويل التجارة.

باء – التوصيات

٣٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تحسين إدارة مواردها الطبيعية وإنفاقها العام لتحفيز النمو والتنمية؛

'٢' وضع تدابير لدعم القطاع الزراعي للحد من تأثير التضخم، وضمان الأمن الغذائي، وزيادة التجارة داخل المنطقة؛

'٣' الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية باعتبارها محركا للنمو الذي سيبني القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تقديم الدعم التقني إلى دولها الأعضاء لزيادة تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال تهيئة بيئة أعمال مواتية للقطاع الخاص، وتعميق أسواق رأس المال المحلية، والاستفادة من صناديق المعاشات التقاعدية الضخمة في القارة، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وتعميق رقمنة الإدارة الضريبية وغيرها من الخدمات وإعادة رسملة المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية؛

'٢' تشجيع دولها الأعضاء على التفكير في التوصية بتنقيح قواعد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهدف خفض معدلات ائتمانات التصدير وتيسير تنمية التجارة؛

'٣' مساعدة دولها الأعضاء للحصول على مزيد من الفرص للحصول على السيولة والتمويل الميسور التكلفة، بما في ذلك من خلال إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة؛ وتفعيل مرفق السيولة والاستدامة؛ والتمويل الابتكاري للمناخ باستخدام رأس المال الطبيعي للقارة؛ والاستفادة من نماذج الشراء التي تستخدمها المنصة الأفريقية للإمدادات الطبية والصندوق الاستئماني الأفريقي لاقتناء اللقاحات؛ وتحسين التصنيفات الائتمانية الوطنية؛ ودعم التجديد السادس عشر لموارد صندوق التنمية الأفريقي.

'٤' تقديم التوجيه إلى دولها الأعضاء بشأن استخدام حقوق السحب الخاصة والحصول عليها لمواجهة تحديات التنمية؛

'٥' تقديم خدمات بناء القدرات لدولها الأعضاء لمساعدتها على معالجة قضايا الدين العام؛

'٦' تقديم خدمات استشارية لدولها الأعضاء بشأن كيفية استخدام العملات الرقمية لتمويل التنمية.

رابعا – القضايا النظامية [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف–تقرير الأمينة التنفيذية عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢١ إلى آذار/مارس ٢٠٢٢)

باء– التقرير المتعلق بمتابعة القرارات الصادرة عن مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

جيم– تقرير منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة عن دورته السابعة

١– العرض

٣٤– في إطار البنود الفرعية ٦ (أ) و(ب) و(ج)، عرض ممثلو الأمانة تقرير الأمينة التنفيذية عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يغطي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢١ إلى آذار/مارس ٢٠٢٢ (E/ECA/COE/40/7)، والتقرير المتعلق بمتابعة قرارات الدورة الثالثة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين (E/ECA/COE/40/8)، وتقرير الدورة السابعة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة (ECA/RFSD/2021/15).

٢– المناقشة

٣٥– في المناقشة التي أعقبت ذلك، أثنى الخبراء على الأمانة لحجم وجودة العمل الذي اضطلعت به خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد ١٩. وأحاطت لجنة الخبراء علما بطرح ٣٣ مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة الجديدة، ما أدى إلى توافر سيولة إضافية للبلدان الأفريقية، وذلك بعد أنشطة الدعوة التي قامت بها الأمانة، معربة عن تقديرها لذلك؛ كما أشادت بالعمل المنجز للتصدي لمخاطر تغير المناخ، لا سيما الدعم المقدم إلى لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو لأغراض تفعيل الصندوق الأزرق لحوض نهر الكونغو.

٣٦– وسلَّم الخبراء بأهمية مبادرة تعليق سداد خدمة الديون والصندوق الاستئماني للقدرة على الصمود والاستدامة في تحسين فرص الحصول على التمويل الإنمائي. وفي هذا الصدد، شددوا على أن مبادرة تعليق خدمة الديون ينبغي أن تشمل أيضا البلدان المتوسطة الدخل وأنه ينبغي رسملة الصندوق الاستئماني للقدرة على الصمود والاستدامة. وشدد الخبراء أيضا على أنه ينبغي إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى البلدان التي تقل فرص حصولها على التمويل الإنمائي، وأنه ينبغي تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك تحصيل الضرائب، والقضاء على التدفقات المالية غير المشروعة. وشددوا أيضا على الحاجة إلى بروتوكولات موحدة لتوجيه المؤسسات الأفريقية فيما يتعلق بتطوير أسواق الكربون الإقليمية. وشددت اللجنة على الحاجة

إلى التواصل بشكل أكثر فعالية مع البلدان التي لا تستفيد استفادة كاملة من مبادرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا سيما البلدان غير الساحلية، وشجعت على استخدام الذكاء الاصطناعي لجمع مؤشرات بديلة لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- التوصيات

٣٧- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تحشد الموارد المحلية لتمويل التنمية باتخاذ خطوات لزيادة تحصيل الضرائب والحد من التسرب الناجم عن التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

'١' القيام بالمزيد من أنشطة الدعوة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ووزراء المالية الأفريقيين ومحافظي المصارف المركزية، لزيادة تمويل التنمية للبلدان الأفريقية بما في ذلك من خلال توسيع نطاق مبادرة تعليق خدمة الديون لتشمل البلدان المتوسطة الدخل، ورسملة الصندوق الاستئماني للقدرة على الصمود والاستدامة، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأكثر حاجة إلى الموارد وللمصارف الأفريقية المتعددة الأطراف لكفالة تمتع البلدان الأفريقية بالمزيد من الفرص للحصول على التمويل بالنظر إلى انخفاض حصصها في صندوق النقد الدولي؛

'٢' مواصلة دعم لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو من أجل حشد التمويل لرسملة الصندوق الأزرق لحوض نهر الكونغو؛

'٣' تقديم الدعم التقني لإنشاء أسواق إقليمية موحدة للكربون، استنادا إلى المبادئ المنصوص عليها في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥؛

'٤' تعزيز المبادرات التي تدعم مساعي دولها الأعضاء لزيادة تعبئة الموارد المحلية عن طريق زيادة تحصيل الإيرادات والحد من التدفقات المالية غير المشروعة؛

'٥' مساعدة دولها الأعضاء على تطوير القدرة على استخدام الذكاء الاصطناعي لجمع مؤشرات بديلة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

'٦' وضع مبادرات وبرامج تهدف إلى تلبية احتياجات البلدان غير الساحلية.

دال- الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) والخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣ والإطار الاستراتيجي المنقح

هاء- الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣

واو- تقرير مرحلي عن تحويل النظم الإحصائية الوطنية وتحديثها في أفريقيا

١- العرض

٣٨- في إطار البنود الفرعية ٦ (د) و(ه) و(و) قدم ممثلو الأمانة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) (E/ECA/COE/40/16)؛ والخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣ (E/ECA/COE/9)؛ والتحيين بشأن الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا (E/ECA/COE/40/17)؛ والميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٣ (E/ECA/COE/40/10)، والتقرير المرحلي عن تحويل وتحديث النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا (E/ECA/COE/40/12).

٢- المناقشة

٣٩- في المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب الخبراء بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل للجنة الاقتصادية (٢٠٢٢-٢٠٢٥) وأقروا بأن مجالات التحول الخمسة المقترحة تتماشى مع التوجهات الاستراتيجية التي يتعين على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اتباعها وفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون ''خطتنا المشتركة''(A/75/982). وأشاروا مع التقدير إلى الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٣ وشجعوا اللجنة على مواصلة تركيزها على تعميق التنويع الاقتصادي، ووضع نماذج تنمية ابتكارية، وتعزيز التكامل الإقليمي، ودعم الاستجابة الأفريقية للتحديات العالمية.

٤٠- وأثنوا على اللجنة لما تقدمه من دعم تقني وشددوا على الحاجة إلى تعزيز طرائق تسخير خبرتها الاستشارية والتقنية، بما في ذلك من خلال استخدام نمذجة قائمة على الاقتصاد الكلي وأدوات تحليل الفقر وعدم المساواة.

٤١- وفيما يتعلق بالنمو الصفري للميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٣ مقارنة بميزانية عام ٢٠٢٢، أوضح ممثل الأمانة أن عمليات الاستعراض الداخلي للميزانية العادية

تسهم في تحقيق مكاسب على صعيد الكفاءة، وهو ما مكّن اللجنة الاقتصادية من إنجاز المزيد بموارد أقل. وأضاف أن مستوى الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٣ سيخضع لإعادة تقدير التكاليف، حتى يعكس الاعتمادُ النهائي التقلبات في أسعار الصرف والتضخم. ومن ثم، فإن مكاسب الكفاءة الناتجة عن الفرص لتقليل الاحتياجات من الإمدادات والمواد عوّضت الزيادات في التكلفة.

٤٢- وأثنى الخبراء على اللجنة الاقتصادية لما قدمته من مساعدة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك في إجراء التعدادات الرقمية. وأشاروا إلى التحسينات التي حدثت في جمع البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي وشددوا على الحاجة إلى معالجة تواتر جمع البيانات وتحويل النظم الإحصائية الوطنية من خلال الرقمنة، بهدف تحسين توقيت البيانات ودقتها وجودتها، وبالتالي تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

٣- التوصيات

٤٣- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

'١' إعمال النظر في الخيارات المتاحة لتوليد الإيرادات الضريبية من الاقتصاد الرقمي؛

'٢' توعية البرلمانيين وواضعي السياسات بأهمية استخدام البيانات في وضع السياسات؛

'٣' وضع وتنفيذ برامج شاملة لجمع البيانات بما يتماشى مع احتياجات خطة التنمية ، بما في ذلك خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها؛

'٤' توسيع نطاق استخدام الرقمنة في جمع البيانات؛

'٥' الاستثمار في البيانات والإحصاءات وعلوم البيانات والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا الجغرافيا المكانية.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا:

'١' تعزيز الدعم الذي تقدمه لدولها الأعضاء في تصميم خططها الإنمائية الوطنية وتمكينها من اعتماد وتطبيق توصيات السياسات العامة المنبثقة عن العمل التحليلي الذي تقوم به؛

'٢' تخصيص ميزانيتها للأولويات الرئيسية التي تندرج ضمن ولايتها لتجنب التكرار والازدواج في الإجراءات التي تتخذها الوكالات الأخرى؛

'٣' مساعدة دولها الأعضاء في جمع البيانات الاقتصادية كل ثلاثة أشهر وفي جمع واستخدام البيانات والإحصاءات الإقليمية والمحلية؛

'٤' مساعدة دولها الأعضاء في تعزيز قدرتها التقنية لتطبيق أساليب ابتكارية وبديلة لجمع البيانات ؛

'٥' تعزيز قدرة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط على مواصلة وزيادة الدعم الذي يقدمه للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

'٦' '٦' دعم دولها الأعضاء في الانتقال إلى نظام الحسابات القومية الجديد لعام ٢٠٠٨ ومواءمة أساليب المحاسبة الوطنية معه.

زاي- تقارير عن اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء

حاء- التقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

١- العرض

٤٤- في إطار البندين الفرعيين ٦ (ز) و (ح)، قدم ممثلو الأمانة التقارير المتعلقة باجتماعات اللجان الحكومية الدولية دون الإقليمية لكبار المسؤولين والخبراء (ECA/EA/ICSOE/25 وE/ECA-SA/ICSOE/XXVII/2021/8,1 وECA/SRO-NA/ICSOE/36/5/Rev.1 وECA/CA/ICSOE/3 وdWA/ICE/24/01ECA) والتقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية والتخطيط (E/ECA/COE/40/11). وأشاروا إلى أن المكاتب دون الإقليمية قدمت مساعدة تقنية وخدمات استشارية ودورات تدريبية ونظمت حوارات سياساتية واستحدثت أدوات تحليلية لفائدة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية. واستفاد المعهد، بدوره، من زيادة المساهمات المقدمة من البلدان الأفريقية لتنفيذ برامج التدريب ومواصلة أنشطة توليد المعارف ونشرها. ورغم ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى موارد إضافية لتحقيق الرؤية الاستراتيجية للمعهد.

٢- المناقشة

٤٥- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الخبراء إلى الأهمية الحاسمة للتدريب وطرح وتطبيق الأدوات التي طورتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة المصممة لإثراء عملية صنع القرار من جانب البلدان الأفريقية ولتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الوطنية الطوعية. كما أشاروا إلى أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن تكون بمثابة ''خطة مارشال أفريقية''، تعزِّز مرونة القارة وتستجيب للحاجة إلى مواءمة استراتيجيات التنمية الوطنية مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٤٦- وأقروا بأن التأخير في دفع الاشتراكات إلى المعهد يعوق قدرة المعهد على تنفيذ برامجه المتعلقة بتنمية القدرات والوفاء بولايته العامة. وشددوا على الحاجة إلى شحذ وعي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن فوائد برامج المعهد، ما يؤدي إلى تزويد الوزارات والإدارات ذات الصلة بحجج قوية لتبرير تعبئة المساهمات المقررة وفقا لنظامه الأساسي.

٣- التوصيات

٤٧- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'١' تعبئة المزيد من الموارد ودفع اشتراكاتها في الوقت المناسب بما يمكن المعهد من التنفيذ الاستباقي والمتسق لبرامجه؛

'٢' تحديد المجالات ذات الأولوية الوطنية لتوجيه الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للتخطيط الإنمائي؛

'٣' إطلاع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التغييرات التي تطرأ على جهات الاتصال حتى يكون شاغلو الوظائف الجدد على اطلاع كافٍ وتمكينهم من تيسير التفاعلات الوطنية مع المعهد، بما في ذلك نشر المعلومات عن عمليات المعهد وبرامجه؛

'٤' تعزيز نظم البيانات للمساهمة في وضع سياسات مستنيرة، بما في ذلك رصد وتقييم التقدم المحرز نحو التحول الاقتصادي والتصنيع؛

'٥' تصميم سياسات إنمائية في إطار الركائز المواضيعية لكل مكتب دون إقليمي؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' أن تنشر على نطاق واسع في دولها الأعضاء، بما في ذلك المعهد، سياستها المتعلقة بالاشتراكات المقررة، وإشراك تلك الدول، كلا على حدة، لتشجيعها على المساهمة؛

'٢' تحسين نشر أدوات مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة فيما بين دولها الأعضاء لتعزيز صياغة السياسات القائمة على الأدلة وتنفيذها؛

'٣' تقديم الدعم التقني لدولها الأعضاء والمناطق دون الإقليمية لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تنسيق السياسات الصناعية واستراتيجيات التنويع على الصعيد الإقليمي؛

'٤' تشجيع دولها الأعضاء على الانخراط في التعلم من الأقران من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، بهدف إدراج الاستنتاجات المنبثقة عن الاستعراضات التحليلية في صكوكها الوطنية المتعلقة بالتنمية.

طاء - تقرير عن اجتماع الدورة الرابعة للجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية

ياء - تقرير عن الدورة الثانية للجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والهياكل الأساسية، والصناعة والتكنولوجيا

١- العرض

٤٨- في إطار البندين الفرعيين ٦ (ط) و(ي)، عرض ممثلو الأمانة تقرير الدورة الرابعة للجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية والفقر والشؤون الجنسانية (E/ECA/CSPPG/4/13) والتقرير المتعلق بالدورة الثانية للجنة تنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية والصناعة والتكنولوجيا (E/ECA/CPRTIIT/2/9).

٢- المناقشة

٤٩- في المناقشة التي أعقبت ذلك، لاحظ الخبراء المستويات المنخفضة للالتحاق بالمدارس وارتفاع معدل التسرب من المدارس بين الفتيان في بعض البلدان وطالبوا باتخاذ تدابير

لمعالجتها. وأشاروا إلى أن قيام الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية بتعزيز برامج الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع ينبغي أن يكون مصحوبا بتدخلات فعالة لحفز النمو الاقتصادي من أجل استدامة نظم الحماية الاجتماعية المعززة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ربط الحماية الاجتماعية بالعمالة المتسدامة والإنتاجية.

٥٠- وأشار الخبراء إلى أن الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقوم بوضع استراتيجيات لضمان تحقيق أقصى قدر من الفوائد الناجمة عن المفاوضات في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وشددوا على أهمية تعزيز القدرة التفاوضية لأصحاب المصلحة، بالنظر إلى التفاوتات القائمة بين البلدان الأفريقية.

٣- التوصيات

٥١ - في ضوء المناقشات التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقوم بما يلي:

'١' الحرص على أن تكون المساواة بين الجنسين في صميم استراتيجيات التعافي من كوفيد-١٩ لمعالجة الآثار السلبية غير المتكافئة للجائحة على النساء والفقراء؛

'٢' تعزيز الشمول المالي ومحو الأمية الرقمية من أجل تمكين المرأة اقتصاديا لتعزيز صورتها الاقتصادية وقدرتها على استغلال الفرص؛

'٣' ربط النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل بالحماية الاجتماعية من أجل الاستدامة؛

'٤' توسيع نطاق التغطية الحماية الاجتماعية لتخفيف الوطأة عن الفقراء والضعفاء ورفع مستوى الحماية الصحية لهم؛

'٥' منح الأولوية للعمالة الشاملة للجميع والمستدامة للشباب من خلال تعزيز إيجاد فرص العمل في القطاعات ذات الإنتاجية العالية؛

'٦' وضع التحضر في صميم تخطيط التنمية الوطنية وتعزيز تخطيط التنمية الاقتصادية المحلية؛

'٧' تسريع الجهود الرامية إلى وضع استراتيجيات وطنية وتنفيذها في سبيل تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك مواءمتها مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تقديم الدعم التقني إلى دولها الأعضاء في وضع سياسات واستراتيجيات شاملة للحماية الاجتماعية؛

'٢' إجراء دراسات شاملة في البلدان الأفريقية لتحديد مواطن عدم المساواة والضعف بهدف وضع تدخلات سياسية مستهدفة؛

'٣' تقديم الدعم التقني إلى دولها الأعضاء من أجل تعبئة الموارد لتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطاقة المتجددة؛

'٤' تقديم الدعم التقني في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا لزيادة الروابط اللازمة لتيسير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٥' مساعدة دولها الأعضاء في تعزيز قدرتها على الدخول في مفاوضات في إطار الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما في المرحلتين ٢ و٣، اللتين تغطيان قضايا حقوق الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية؛

'٦' تقديم الدعم التقني إلى دولها الأعضاء في تصميم وتنفيذ استراتيجيات رقمية وأنظمة قانونية وتنظيمية وأدوات وتطبيقات وفقا لاستراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٣٠-٢٠٢٠)؛

كاف - التقرير المتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

لام - التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤: التركيز على أفريقيا

١- العرض

٥٢- في إطار البندين الفرعيين ٦ (ك) و(ل)، قدم ممثلو الأمانة التقرير المتعلق بدعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامجه الجديد للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/ECA/COE/40/13) والتقرير المتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ (E/ECA/COE/40/14)، على التوالي.

٢- المناقشة

٥٣- في المناقشة التي أعقبت ذلك، أشار الخبراء إلى أن مكاتب التنسيق التابعة للأمم المتحدة تواجه تحديات بسبب العدد الكبير من وكالات الأمم المتحدة الشريكة الموجودة في البلدان الأفريقية. وأوضح ممثل الأمانة أن الهيكل التعاوني الإقليمي للأمم المتحدة يجمع بين جميع كيانات الأمم المتحدة في جميع أنحاء القارة لتوفير دعم مرن وجيد التركيز للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين. وعلاوة على ذلك، فإن لدى منظومة الأمم المتحدة ثلاثة مستويات من التدخلات (القارية ودون الإقليمية والوطنية)، وهو ما يبرر إجراء دراسة أوثق للتنسيق بين المستويات والمواءمة فيما بين الشركاء.

٥٤- وفيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا، طلب الخبراء معلومات مُـحيَّنة عن التنفيذ بعد ثماني سنوات وتساءلوا عما إذا كانت هناك حاجة إلى إدخال تعديلات على البرنامج نفسه، أو بدلا من ذلك، عما إذا كانت هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل تنفيذه، لا سيما بالنظر إلى الخبرة والدروس المستفادة من جائحة كوفيد-١٩. ولفتوا الانتباه أيضا إلى تحديات الربط بخطوط المواصلات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية وما يرتبط بها من تكاليف تجارية وغيرها من التكاليف التي تكبدتها أثناء الجائحة، والتي تفاقمت بسبب آثار النزاع في أوكرانيا. وأكدوا على أهمية تقديم الدعم في هذا الصدد، لا سيما للنساء اللائي يعملن في التجارة عبر الحدود، وشددوا على الحاجة إلى نظم تجارية مبسطة لدعمهن. وأكدوا أيضا على الحاجة إلى دراسة الربط بالسكك الحديدية لتسهيل التجارة واستخدام الموانئ الجافة ومنح الأولوية لذلك.

٣- التوصيات

٥٥- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' مواصلة دراسة خطط الأمم المتحدة الوطنية للمشاركة وعمليات أفرقة الأمم المتحدة القطرية، استنادا إلى احتياجات البلدان وأولوياتها؛

'٢' دراسة تحسين الهياكل الأساسية والحاجة إلى اعتماد سياسات استباقية بشأن إزالة الحواجز التجارية فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وبينها وبين البلدان المجاورة التي لديها نفاذ إلى الساحل.

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق في مجال التنمية بين الوكالات للتقليل إلى أدنى حد من التحديات التي تواجه التنسيق الوطني وتعبئة الموارد؛

'٢' مواصلة استخدام التحالفات المواضيعية بهدف الاستجابة للتحديات الشاملة؛

'٣' إجراء تقييم كمي لمدى تحقيق أولويات برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وتحديد التعديلات اللازمة لتحسين التنفيذ؛

'٤' مواصلة دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ استراتيجيات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الموضوعة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

'٥' وضع تدابير محددة الأهداف في مجال التدريب وتقديم مساعدة تقنية بشأن قضايا التجارة والنقل والهياكل الأساسية التي من شأنها أيضا معالجة تأثير كوفيد-١٩ وتحديات خطوط المواصلات في البلدان النامية غير الساحلية؛

'٦' تقديم الدعم التقني لتحديد البرامج العابرة للحدود لتيسير التجارة وتنفيذ هذه البرامج.

سابعا- موعد ومكان وموضوع الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٧ من جدول الأعمال]

١- العرض

٥٦- قدم ممثل عن الأمانة مذكرة بشأن موعد الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكان انعقادها وموضوعها (E/ECA/COE/40/15/Rev.1). وتم اقتراح عقد الدورة في آذار/مارس أو نيسان/أبريل ٢٠٢٣ في أديس أبابا تحت عنوان ''تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من عدم المساواة ومواطن الضعف''.

٢- المناقشة

٥٧- في المناقشة التي أعقبت ذلك، وافق الخبراء عموما على الموعد والمكان المقترحين واتفقوا بشكل عام على الموضوع المقترح. ودُعيت الأمانة إلى التفكير في إدراج مفاهيم ''التحول'' و''أوجه عدم المساواة'' و''مواطن الضعف'' في الموضوع. وشدد الخبراء على ضرورة تحديد نوع ''التحول'' الذي سينصب عليه التركيز أثناء الدورة.

٥٨- وقال الخبراء إن المداولات في الدورة الخامسة والخمسين ستتيح فرصة للتفكير في الذكرى السنوية الستين لإنشاء لمنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) واستكمال خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣ (٢٠٢٣-٢٠١٤). كما اقترحوا النظر في موضوع يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٥٩- وأحاط الخبراء علما بالأساس المنطقي للموضوع على النحو الذي أوضحته الأمانة.

٣- التوصيات

٦٠- في ضوء المناقشة، قدمت لجنة الخبراء التوصيات التالية:

'١' ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع المكتب لصقل الموضوع، مع مراعاة الاقتراحات المقدمة من لجنة الخبراء؛

'٢' قد يرغب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في قبول الموعد والمكان المقترحين لعقد الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثامنا- مسائل أخرى [البند ٨ من جدول الأعمال]

٦١- لم يتم طرح أي مسائل أخرى.

تاسعا- النظر في تقرير لجنة الخبراء وإقراره والنظر في التوصيات ومشاريع القرارات [البند ٩ من جدول الأعمال]

٦٢- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في مشروع تقرير اجتماعها إلى جانب مشاريع القرارات التي ستقدم إلى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للنظر فيها واعتمادها. وأدلى العديد من الخبراء بتعليقات واقترحوا إدخال تعديلات على التقرير وعلى مشاريع القرارات. وبعد مناقشة مستفيضة، اعتمدت اللجنة التقرير بالإجماع. وترد القرارات، بصيغتها التي عدلتها اللجنة، في المرفق بهذا التقرير، للنظر فيها واحتمال اعتمادها من مؤتمر الوزراء.

عاشرا- اختتام الاجتماع [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٦٣- أدلت السيدة مرسي والسيد ديوب بملاحظات ختامية.

٦٤- وقد أعربت السيدة مرسي عن تقديرها لحكومة السنغال لاستضافتها الدورة وشكرت المكتب ولجنة الخبراء على حسن سير الاجتماع وجودة المداولات التي أدت إلى اعتماد توصيات ملموسة بشأن جملة أمور من بينها، الاتجاهات الحالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتقدم المحرز في التكامل الإقليمي وتمويل الانتعاش في أفريقيا.

وأكدت من جديد التزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم الدعم التقني لدوله الأعضاء في جهودها، ليس فقط لتلبية الاحتياجات المالية العاجلة ولكن أيضا لوضع استجابات وسياسات أكثر مرونة

٦٥- وأعرب السيد ديوب عن التزام حكومة السنغال المتجدد بعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعرب عن امتنانه للخبراء والأمانة ووسائط الإعلام ومقدمي الخدمات الآخرين لنجاح اجتماع لجنة الخبراء. وأشاد بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الدعوة إلى مزيد من السيولة للقارة. ودعا الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى النظر في تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء المداولات.

٦٦- وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة ١٩/١٧ من يوم الجمعة ١٣ آذار/ مارس ٢٠٢٢.

المرفق

مشاريع القرارات المعروضة على المؤتمر الوزاري للنظر فيها

ترد أدناه مشاريع القرارات التي أجازتها لجنة الخبراء توطئة للنظر فيها واحتمال اعتمادها من مؤتمر الوزراء.

ألف – تمويل الانتعاش في أفريقيا وما بعد ذلك

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يلاحظ مع بالغ القلق أنه، رغم الجهود المبذولة حاليا على الصعيدين الوطني والعالمي، فإن جائحة كوفيد-١٩ والأزمة الروسية الأوكرانية والظواهر الجوية القصوى ما برحت تزيد من فجوة تمويل التنمية في أفريقيا وتفاقم مواطن ضعفها إزاء الديون،

وإذ يساوره القلق من أن الاستجابات غير المتكافئة التي اتبعتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لمواجهة الجائحة من حيث التحفيز المالي والتلقيح تؤدي إلى تباطؤ حالات التعافي في المناطق النامية، لا سيما القارة الأفريقية،

وإذ يشير إلى أن المبادرات العالمية، مثل مبادرة تعليق سداد خدمة الديون لمجموعة العشرين، وإطارها المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز المبادرة، لم تعالج على نحو مباشر الاحتياجات التمويلية للبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ يلاحظ بطء التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك لمجموعة العشرين، ويساوره القلق من أن البلدان الثلاثة المعنية بالإطار المشترك لمجموعة العشرين لم تشهد بعد تخفيفا للديون على النحو المتوخى في المبادرة،

وإذ يساوره القلق من أن الدعوة الموجهة إلى الدائنين من القطاع الخاص للمشاركة، وفق شروط مماثلة، في مبادرة تعليق سداد خدمة الديون والإطار المشترك لم تسفر عن استجابة مواتية،

وإذ يلاحظ أن تصور المخاطر في القارة يساهم في ارتفاع تكاليف الائتمان مما يضر بالقدرة التنافسية لاقتصاداتنا،

وإذ يساوره القلق من أن أوجه الضعف الناجمة عن ديون القارة قد تفاقمت بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض من أسواق رأس المال التي لا تتناسب مع الأسس الاقتصادية للبلدان على نحو يمكن تبريره،

وإذ يسلم بالدور الهام الذي تؤديه أسواق رأس المال الخاص في مشهد تمويل التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تكملة التمويل الميسر الشحيح،

وإذ يسلم بالدور المواتي الذي تؤديه أسواق إعادة الشراء الوظيفية في تعزيز سيولة السندات السيادية، مما يقلل من علاوات السيولة ويخفض في نهاية المطاف تكاليف الاقتراض بالنسبة لجهات إصدار السندات،

وإذ يذكّر بالدور الجدير بالثناء الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تصميم مرفق السيولة والاستدامة بهدف خفض تكلفة الائتمان الخاص للبلدان الأفريقية؛

واقتناعا منه بأن مرفق السيولة والاستدامة يمكن أن يسهم في خفض أسعار الفائدة عن طريق تقليص علاوات السيولة، والحد من ضعف البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالديون، وتوسيع هامش المناورة المالي للاستثمار في الهياكل الأساسية الحيوية للرقمنة، وتنمية التجارة، والانتقال العادل للطاقة، والمرافق الصحية من أجل تحقيق انتعاش أخضر ومستدام في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩،

وإذ يدرك الدور الهام الذي تؤديه حقوق السحب الخاصة كمصدر للتمويل بشروط تفضيلية والدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الإصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة في التعجيل بتعافي أفريقيا من الأزمات الراهنة، علما بأن تخصيص حقوق السحب الخاصة أفاد البلدان المتقدمة النمو على نحو غير متناسب على الرغم من وضعها المالي القوي وقلة استخدامها لحقوق السحب الخاصة،

١- يثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزراء المالية الأفريقيين وصندوق النقد الدولي لتيسيرهم إنشاء الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بوضع هيكل مالي دولي جديد يعمل من أجل أفريقيا؛

٢- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل توفير القيادة الفكرية والدعم التقني أثناء مداولات الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإنشاء هيكل مالي دولي جديد، وأن تعمل كأمانة له؛

٣- يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تأييد تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمدة سنتين أخريين مع إعادة جدولتها في نهاية هاتين السنتين إلى فترة إضافية مدتها خمس سنوات للدول الراغبة؛

٤- *يثني على* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإطلاقها مرفق السيولة والاستدامة؛

٥- *يدعو* البلدان والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى الترحيب بمرفق السيولة والاستدامة المنشأ حديثا وتقديم الدعم له في مجالي التمويل والدعوة؛

٦- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تيسير تشغيل مرفق السيولة والاستدامة، لا سيما عن طريق تعبئة الموارد المالية من البلدان الداعمة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن استكشاف فرص الحصول على الدعم من خلال إصدار صندوق النقد الدولي الجديد لحقوق السحب الخاصة؛

٧- *يدعو* أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة مناصرتها لإصلاح البنيان المالي الدولي للسماح للبلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، بالحصول على الموارد بسهولة أكبر وبتكلفة أقل من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية؛

٨- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم المساعدة التقنية الفنية وخدمات بناء القدرات إلى البلدان الراغبة والمؤهلة للمشاركة في مبادرة مرفق السيولة والاستدامة؛

٩- *يطلب أيضا إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة البلدان وتسهيل إصدارها للسندات الخضراء والزرقاء المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة لتحفيز الاستثمار في إجراءات التكيف مع تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال الاستفادة من مرفق السيولة والاستدامة عند تشغيله؛

١٠- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدعوة وحشد الدعم لإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأكثر احتياجا لكي تتمكن من التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك إعادة إقراض حقوق السحب الخاصة لمصارف التنمية الإقليمية لدعم أولويات تمويل التنمية في أفريقيا، من أجل البناء إلى الأمام بشكل أفضل وتحقيق التنمية الخضراء والمستدامة على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

١١- يطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء وكالة تصنيف ائتماني أفريقية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

باء - أهمية التحول الرقمي لفتح آفاق جديدة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يضع في اعتباره الآثار الاجتماعية والاقتصادية المستمرة لجائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) على القارة الأفريقية، التي ألقت بما يقرب من ٢٦ مليون أفريقي في براثن الفقر المدقع، والحاجة إلى استنباط مشاركة ابتكارية واستراتيجية من أجل تيسير الانتعاش الاقتصادي السريع لأفريقيا،

وإذ يلاحظ أن البلدان الأفريقية تعتمد اعتمادا كبيرا على التكنولوجيات ونظم المعلومات المستوردة، وأن الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا يمكن أن تتسبب في تدهور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، وهو ما يؤدي إلى تفاقم التهديدات التي يتعرض لها الأمن السيبراني للقارة الأفريقية،

وإذ يضع في اعتباره أن أفريقيا تحتاج إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي لتحقيق هدف تعميم النفاذ إلى شبكة الانترنت بتكلفة ميسورة وجودة عالية بحلول عام ٢٠٣٠،

وإذ يضع في اعتباره أيضا أن الرقمنة تؤدي دورا حاسما في تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وذلك بتحسين نظم الدفع الرقمية وتعزيز نظم الدفع الفورية الشاملة للجميع،

وإذ يسلم بأن عدم المساواة بين الجنسين يؤثر في استخدام التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية الاقتصادية،

وإذ يشير إلى استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٣٠-٢٠٢٠) التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والثلاثون،

وإذ يثني على الجهود الحالية التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيون الرئيسيون لدعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجياتها الوطنية للتحول الرقمي وتنفيذها،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها حاليا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم البلدان الأفريقية في وضع منصة التبادل التجاري الأفريقي وتنفيذها، وهي منصة للأعمال التجارية تعمل كسوق افتراضية للمشترين والموردين، استنادا إلى قواعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

وإذ يلاحظ مع الارتياح اعتماد ''إعلان لومي'' بشأن الأمن السيبراني ومكافحة جرائم الفضاء الالكتروني في اجتماع القمة الأفريقي الأول المعني بالأمن السيبراني، المعقود في لومي في آذار/مارس ٢٠٢٢،

١- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المضي في دعم تطوير القدرات في مجال الهوية الرقمية في جميع أنحاء القارة الأفريقية كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة الشاملة، وتجاوز الطابع غير الرسمي للاقتصادات الأفريقية، وتحسين تعبئة الموارد المحلية، والتعجيل بتشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب؛

٢- *يطلب أيضا* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تمسكها بالمبادرات التي تعزز مشاركة النساء والفتيات في استراتيجيات التحول الرقمي؛

٣- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، على دعم تنفيذ ''إعلان لومي'' بشأن الأمن السيبراني ومكافحة جرائم الفضاء الالكتروني؛

٤- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز أنشطتها في مجال الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية والابتكار لتمكين دولها الأعضاء من استكشاف مجالات جديدة لاقتصاد البيانات من أجل زيادة فرص التجارة والتنمية وتسخير فوائد الرقمنة لانتعاش اقتصاداتها واستقرارها؛

٥- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، إلى دعم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في استنباط آليات ابتكارية إضافية لتمويل استراتيجيات التحول الرقمي وتنفيذها؛

٦- *يدعو كذلك* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تسريع الجهود الرامية إلى دعم تنمية التجارة الرقمية في القارة الأفريقية من أجل تسريع تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

جيم - دور الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا في تحسين النتائج الصحية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقرّ بما للصحة من مساهمة لا غنى عنها في رخاء أفريقيا في المستقبل وفي تحقيق الأهداف المقررة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يدرك مدى الحاجة إلى نظم صحية أكثر شمولا واستجابة ومرونة تكون بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل وتمويل التنمية ومشاركة القطاع الخاص في أفريقيا،

وإذ يشير إلى إطلاق مفوضية الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها شراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا، في مؤتمر القمة الرفيع المستوى الذي عقد عبر الإنترنت يومي ١٢ و١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢١ بعنوان ''توسيع نطاق تصنيع اللقاحات في أفريقيا من أجل الأمن الصحي: إعادة البناء على نحو أفضل وأكبر وأكثر جرأة''،

وإذ يرحب بالشراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا بوصفها مبادرة أفريقية، تأخذ في الاعتبار أولويات القارة وسبل تعبئة قوة العمل الجماعي للتصدي للتحديات الصحية أثناء جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) وما بعدها،

وإذ يحيط علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين النتائج الصحية في القارة، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به بوصفها رئيسة ركن الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا المتعلق بتصميم الأسواق والمعلومات في مجال الطلب، وبوصفها عضوا في فرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء لقاحات كوفيد-١٩،

وإذ يضع في اعتباره النداء الذي وجهته اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية والصناعة والتكنولوجيا، في دورتها الثانية، إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعوها فيه إلى مواصلة تنفيذ الأبعاد الثلاثة للمبادرة الصيدلانية التي أطلقت في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (آلية المشتريات المجمّعة، والتصنيع المحلي، والمعايير وضمان الجودة) وتوسيع نطاقه، بما في ذلك عن طريق إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين وتعزيزها،

وإذ يسلم بالأهمية الحيوية لتوطيد المكاسب وتأمين الابتكارات التي استحدثت أثناء الجائحة والاستفادة منها في خدمة الأمن الصحي على المدى الطويل في أفريقيا،

١- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمنظمات الأفريقية القارية الأخرى، والكيانات الفاعلة الرئيسية في مجال الصحة العالمية، والشركاء الإنمائيين، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، حشد التمويل لتحقيق هدف الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا المتمثل في ضمان الحصول دون انقطاع على لقاحات عالية الجودة وميسورة التكلفة في أفريقيا وذلك بتلبية ٦٠ في المائة من طلب القارة على اللقاحات من طريق الإنتاج المحلي بحلول عام ٢٠٤٠؛

٢- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وفرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء اللقاحات، لوضع قانون نموذجي للاتحاد الأفريقي بشأن المشتريات المجمّعة، على أمل اعتماده، بغية تعزيز الاتساق بشأن آليات تجميع الموارد وإرساء جو من الثقة بإزاء الطلب على اللقاحات المنتجة في أفريقيا؛

٣- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم الدول الأعضاء في تحديد وتأمين وتطوير العناصر اللازمة لإحداث قطاع مجدٍ تجاريا ومستدام ماليا لتصنيع اللقاحات في أفريقيا والمتمثلة في القوى العاملة وجانب الملكية الفكرية والدراية الصناعية والتكنولوجيا والتمويل.

دال - التوجهات الاستراتيجية المحيَّنة والإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) والخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٣

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أهابت فيه الجمعية العامة باللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنفذ بالكامل بيان التعاون بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة بشأن دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ المتعلق بتعديل وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على ضرورة مواصلة تهيئتها لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٩٥٩ (د-٥١) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن الإطار الاستراتيجي المنقح والخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، الذي اعتمد فيه مؤتمرُ الوزراء الإطار الاستراتيجي المنقح،[(١)] بعد أن نظر في مذكرة الأمانة المعنونة ''التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا: وضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل أفريقيا قادرة ومتحولة''،[(٢)] بهدف تقديم أفكار وإجراءات من أجل تمكين أفريقيا وإشراك كافة سكانها وتحولها في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها،

وإذ يشير إلى أن الأمين العام أصدر في عام ٢٠٢١ التقرير المعنون ''خطتنا المشتركة، [(٣)] الذي عرض فيه برنامجا للعمل يستند إلى رؤيته لمستقبل التعاون العالمي من خلال نهج تتعدد فيه الأطراف الفاعلة على نحو يتسم بالشمول والترابط والفعالية، وإذ يسلم بالحاجة إلى إدراج خطته تلك في التوجهات الاستراتيجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بموجب ولايتها، في سبيل التنفيذ الفعال لخطتها البرنامجية، بالتعاون مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين،

---

(١) E/ECA/COE/37/4/Rev.1 .

(٢) E/ECA/COE/37/14

(٣) A/75/982.

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن تغيير نموذج الإدارة في الأمم المتحدة، الذي وافقت فيه الجمعية العامة على اقتراح بتعديل فترة الميزنة بحيث تصبح الميزانية سنوية بدلا من أن تمتد لفترة سنتين، وذلك على أساس تجريبي، بدءا بالميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠، وشددت على ضرورة تكامل مبادرات الإصلاح، واتساقها وتعزيز بعضها بعضا،

وإذ يسلم بالأهمية الاستراتيجية للخطط والميزانيات البرنامجية السنوية في تفعيل تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووضعه في السياق المناسب وفقا لتوجهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية، عبر مختلف برامجها الفرعية التسعة، وعملا بتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٩٦٤ (د-٥٢) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٠، الذي أهاب فيه باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تزيد من مستوى الطموح في برنامج عملها وأن تضع إطارا برنامجيا متوسط الأجل، يغطي فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، لتيسير مشاركة دولها الأعضاء، ترافقه خططٌ وميزانيات سنوية مستمدة من الإطار،

وإذ يشير إلى قراره ٩٨١ (د-٥٣) المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١ بشأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٢، الذي أشار فيه إلى أن صياغة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل قد تأثرت بالوضع الناجم عن مرض الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) وأنها ستتطلب مزيدا من المشاورات مع الجهات المستهدفة وأصحاب المصلحة،

وإذ يلاحظ أن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٥-٢٠٢٢) يتماشى مع الأولويات والتطلعات الإنمائية لأفريقيا، مع التركيز على التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣،

وإذ يسلم بأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٥-٢٠٢٢) يوفر توجها قويا للخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٣، اللتين تسلطان الضوء بدورهما على الأهداف وأهم النتائج المتوقعة والمنجزات المستهدفة لجميع البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وإذ يسلم بأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٣ تعكسان الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للنهوض بمستوى تنفيذ توجهاتها البرنامجية الاستراتيجية، حتى تتمكن من تقديم الدعم الفعال لتنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتعبئة الموارد من أجل تمويل تعافي القارة من أزمة كوفيد-١٩،

وإذ يلاحظ مواءمة التوجهات الاستراتيجية مع تلك الواردة في تقرير الأمين العام المعـــنون ''خطتنا المشتركة''،

وإذ يثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذها برنامج عملها لعام ٢٠٢١ في خضم الظروف المعاكسة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩،

وقد نظر في التحيين المتعلق بالإطار الاستراتيجي، والإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٥-٢٠٢٢)، والخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٣،

١- *يقر* الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٥-٢٠٢٢)؛

٢- *يعتمد* الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٣.

هاء- البيانات والإحصاءات

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بأهمية إحداث تحوّل في النظم الإحصائية الوطنية وتحديثها من أجل دعم عملية التنمية على نحو كاف والاستجابة للحاجة إلى الإحصاءات والبيانات الرسمية من أجل التخطيط وصنع القرار ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، وخطط التنمية الوطنية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١ الذي رحبت فيه الجمعية بخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي تتيح الإطار لمناقشة مسألة بناء القدرات الإحصائية المندرجة في إطار خطة عام ٢٠٣٠ والتخطيط لها وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة وتقييمها، مع التركيز على تحديث النظم الإحصائية الوطنية،

وإذ يحيط علما بالتقدم المحرز في إحداث تحوّل في النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا وتحديثها، وإذ يقدر النتائج والنواتج المتوخاة التي تحققت حتى الآن،

وإذ يلاحظ أن عدة بلدان بصدد إجراء تعدادات رقمية في الجولة الحالية لعام ٢٠٢٠ من تعداد السكان والمساكن، التي تمتد من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء،

وإذ يسلم بالحاجة إلى استخدام المصادر الجديدة للبيانات والبيانات المصنفة والأساليب البديلة لجمع البيانات، والاستفادة من التقدم التكنولوجي، للاستجابة للحاجة إلى البيانات في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وخطط التنمية دون الإقليمية والوطنية،

٣- *يهيب* بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل دعم العمل الجاري على تحوّل وتحديث الإحصاءات الرسمية الذي تضطلع به المجموعة الأفريقية التي أنشأتها اللجنة الإحصائية الأفريقية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وتضم رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في أفريقيا، وأن تعتمد وتنفذ خارطة طريق لإحداث تحوّل في النظام الإحصائي الوطني وتحديثه؛

٢- *يدعو* المنظمات القارية الأفريقية والشركاء إلى توجيه وتنسيق دعمهم نحو تحديث النظم الإحصائية الوطنية؛

٣- *يحث* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تكريس موارد مالية كافية لبناء نظم إحصائية حديثة تستجيب على نحو كاف للحاجة إلى الإحصاءات والبيانات الرسمية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات؛

٤- *يشجع* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة إنتاج إحصاءات مصنفة وفقا لمنهجية الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية، بما في ذلك نظام الحسابات القومية؛

٥- *يدعو* الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين إلى تقديم الدعم المالي والمادي والتقني للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي لم تجر بعد تعدادا في جولة عام ٢٠٢٠ لتمكينها من إجراء تعدادات قبل نهاية جولة عام ٢٠٢٠ في عام ٢٠٢٤ ودعم تنفيذ التعدادات القائمة بالكامل على التكنولوجيا في أفريقيا خلال جولة عام ٢٠٣٠ (٢٠٣٤-٢٠٢٥)؛

٦- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، في سياق العمل مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين الآخرين مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، تقديم الدعم إلى دولها الأعضاء في مجال تعزيز قدرة نظمها الإحصائية والبيانية.

واو - الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأقل البلدان نموًّا في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يدرك أن أقل البلدان نموًّا في أفريقيا تتوفر على إمكانات هائلة من الموارد البشرية والطبيعية يمكن الاستفادة منها لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه والرخاء والأمن الغذائي وأمن الطاقة على الصعيد العالمي، وإذ ينوّه بالجهود الكبيرة التي بذلتها هذه البلدان لتنفيذ التزامات برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ يساوره القلق من أن نصف البلدان الأفريقية الأقل نموًّا لم تستوف المعايير المبيّنة في برنامج عمل اسطنبول للخروج من قائمة هذه الفئة من البلدان،

وإذ يحيط علما ببرنامج عمل الدوحة للعقد ٢٠٢٢-٢٠٣١ لصالح أقل البلدان نموًّا، الذي اعتُمد في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٢ وأقرته الجمعية العامة في ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، حيث جرى تجديد وتعزيز الالتزامات المقطوعة بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على المستويات كافة،

وإذ يساوره القلق من احتمال تسبب جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) والنزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا في تقويض الجهود المبذولة للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل الدوحة،

وإذ يحيط علما بالفرص المتاحة لتكثيف الدعم لصالح أقل البلدان الأفريقية نموًّا في سياق برنامج عمل الدوحة،

١- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم تقريرا عن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان الأفريقية نموا في تنفيذ برنامج عمل الدوحة؛

٢- *يطلب أيضا* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تحشد جميع الأدوات والموارد المناسبة لدعم الاستناد إلى الأدلة في التخطيط ووضع سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة الديون في أقل البلدان الأفريقية نموًّا؛

٣- *يطلب كذلك* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعمها لأقل البلدان نموا في تنفيذ ورصد خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك بالتنسيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة، وإذكاء الوعي العالمي، وتعبئة الدعم والموارد على الصعيد الدولي لصالح أقل البلدان نموا، وبناء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتواصل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك عن طريق إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتعزيز الدعم المقدم لهذه البلدان.

زاي – النهوض بالاستثمار في قطاع النقل لتحقيق الاستفادة القصوى من منافع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقرّ بما لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من دور هام في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتحوّل في أفريقيا وبما للهياكل الأساسية للنقل من دور في توسيع نطاق الربط التجاري والاقتصادي وزيادة وفورات الحجم للمشاريع التجارية الأفريقية، الأمر الذي لا غنى عنه لتحقيق الاستفادة القصوى من المكاسب التي ستجنيها القارة بفضل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وإذ يلاحظ أن قطاع النقل يسهم إسهاما مباشرا في اقتصادات البلدان الأفريقية بفضل قيمته المضافة وفرص العمل التي يستحدثها ومساهمته في توسيع الأسواق،

وإذ يضع في اعتباره أن القارة الأفريقية تعاني من نقص مستمر في الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل،

وإذ يشير إلى قراره ٩٦٥ (د – ٥٢) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن بروتوكول لكسمبرغ الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة المتعلق بالمسائل الخاصة بالمعدات الدارجة للسكك الحديدية، الذي دعا فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى توجيه الأطراف المهتمة بشأن الطريقة التي يمكن بها للقروض وخدمات الإيجار في القطاع الخاص أن تساعد في توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة تنشيط شبكة السكك الحديدية الأفريقية وتوسيعها، وبشأن فوائد الانضمام إلى البروتوكول،

وإذ يسلّم بمساهمة المبادرات الإقليمية الرئيسية، مثل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، في تحديث وتوسيع شبكات النقل الوطنية والإقليمية القائمة، وإذ يقر بالتزام الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتلك المبادرات ،

وإذ يلاحظ أن ٣٥ بلدا أفريقيا وقّع حتى الآن على الالتزام الرسمي بالسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي،

وإذ يضع في اعتباره أن التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يستلزم وجود ما يكفي من الهياكل الأساسية للنقل عبر الحدود وخدماته،

وإذ يضع في اعتباره أيضا أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتيح فرصا واسعة للاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل وخدماته،

١- *يثني* على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاضطلاعها بدراسة بشأن انعكاسات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الطلب على الهياكل الأساسية للنقل وخدماته؛

٢- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنشر نتائج الدراسة على نطاق واسع وأن تضطلع بمزيد من الدراسات في هذا الصدد، إذا لزم الأمر؛

٣- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة دعم دولها الأعضاء في تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا واتفاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛

٤- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، أن تدعم دولها الأعضاء في تعبئة الموارد المالية لتحسين روابط النقل ذات الأهمية الحيوية لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وللاستثمار في معدات النقل اللازمة لاستيعاب حجم المبادلات التجارية المتزايد نتيجة لإعمال اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

حاء - إصدار شهادات الكربون

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يلاحظ مع القلق أن أفريقيا، كما ورد في تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، لا تزال أكثر المناطق تعرضا للصدمات المناخية في حين أنها أقل المناطق مسؤولية عن الزيادة التي لا تلين في درجات الحرارة العالمية،

وإذ يشدد على الأهمية الحاسمة للتراث الطبيعي للقارة ومساهماته التي لا تحصى في احتجاز غازات الدفيئة الضارة، لا سيما في مناطق مثل حوض نهر الكونغو، التي تؤدي دورا أساسيا في تنظيم مناخ كوكب الأرض،

وإذ يلاحظ عدم وجود عمليات فعالة لحساب كميات الكربون وإصدار شهادات الكربون في المنطقة الأفريقية بما يحفز الجهود الرامية إلى استدامة بالوعات الكربون هذه وتنظيم مناخ الأرض، دون إغفال واجب تنمية المنطقة، عن طريق تسعير هذه الانبعاثات بطرق تتناسب مع التكاليف الاجتماعية ذات الصلة،

وإذ يسلِّم بالإمكانات الهائلة لأسواق الكربون لتوليد تدفقات جديدة من الإيرادات المالية للمنظمات العامة والخاصة وتمكين الحكومات من تحقيق أهدافها المتعلقة بخفض انبعاثات الكربون لديها مع تحقيق تنمية خضراء وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ، على النحو المبين في خططها الإنمائية الوطنية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ،

والأهداف العديدة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ : ''أفريقيا التي نصبو إليها''.

وإذ يقرّ بالاحتياجات التي أعربت عنها الحكومات الأفريقية والأطراف الأخرى في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، لا سيما فيما يتعلق بالمفاوضات التي أجريت بشأن الفقرة ٢ من المادة ٦ من اتفاق باريس، حيث جرى تشجيع الحكومات على تأمين السلامة البيئية ونزاهة سوق الكربون، بسبل منها ضمان أن تكون جميع عمليات استخدام الكربون شفافة ويمكن التحقق منها، وتطبيق نظم محاسبية قابلة للمقارنة، ودعم الخطط الإنمائية،

وإذ يشير إلى قراره ٨٨٤ (د-٤٤) بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا وقراره ٩١٩ (د-٤٧) بشأن الاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي، اللذين يمكن تعزيزهما إلى حد كبير من خلال التمسك بنزاهة سوق الكربون المصممة بعناية لتحقيق أفضل مصالح أفريقيا،

وإذ يلاحظ أهمية وجود بيانات دقيقة عن مخزونات الكربون والتغيرات في مخزونات الكربون في مجمعات الكربون الأرضية وغير الأرضية بالنسبة لعملية إدارة أصول الكربون ومعالجة احتياجات التنمية المستدامة، بما في ذلك تخفيف حدة المخاطر المناخية التي تتعرض لها المجتمعات والاقتصادات،

وإذ يشير إلى الطلب الذي قدمته الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخرا في إعلان كيغالي بشأن البناء للمستقبل بشكل أفضل بعد أزمة مرض الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، الذي اعتمد في عام ٢٠٢٢، من أجل تفعيل برامج سوق الكربون وبناء قدرات بلدان حوض نهر الكونغو على توفير التمويل للتنمية المستدامة من خلال الصندوق الأزرق لحوض نهر الكونغو لدعم إنفاذ المساهمات المحددة وطنيا، وتقدير مستوى قدراتها في مجال احتجاز الكربون وتطوير سبل العيش المرتبطة برأس المال الطبيعي الفريد للمنطقة دون الإقليمية،

١- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني والاستشاري لدولها الأعضاء المهتمة بتنفيذ عمليات إصدار شهادات الكربون واعتمادها من حيث توفير سبل الوصول إلى أسواق أرصدة الكربون واللجان الإقليمية للمناخ، مثل لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو؛

٢- *يطلب من* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم لبناء قدرات دولها الأعضاء التي أعربت عن اهتمامها بالأمر واللجان الإقليمية المعنية بالمناخ، مثل لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو، في مجال احتساب عمليات خفض انبعاثات غازات الدفيئة والإبلاغ عنها؛

٣- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني والاستشاري إلى دولها الأعضاء التي تعرب عن اهتمامها بالأمر فيما يتعلق بتقييم إمكانات احتجاز الكربون لأصولها الطبيعية؛

٤- *يدعو أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إقامة شراكة مع مصارف التنمية الإقليمية لوضع استراتيجية لتعبئة الموارد المالية، استنادا إلى الفرصة التي يتيحها إصدار أرصدة الكربون.

طاء - كبح التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المفقودة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقرّ بأهمية التعاون على الصُّعُد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ يلاحظ الصعوبات المالية المستمرة التي تواجهها البلدان الأفريقية، والتي ازدادت حدتها أثناء جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) مُعيقة بذلك استراتيجيات التصدي للجائحة،

وإذ يلاحظ مع بالغ القلق أن العبء المالي المتزايد الذي خلّفته الجائحة قد تفاقم بسبب النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا،

وإذ يشير إلى القرار ٨٨٦ (د-٤٤) بشأن التدفقات المالية غير المشروعة[٤]، الذي أُنشئ بموجبه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، وبالولاية المسندة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لإجراء مزيد من البحوث بشأن التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المفقودة، وذلك في الإعلان الخاص بالتدفقات المالية غير المشروعة الذي اعتمدته جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٥،

وإذ يشير أيضا إلى النداء الموجّه في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكي تقوم بتتبع التدفقات المالية غير المشروعة وكبحها من خلال إعمال المؤشر ١٦-٤-١ الخاص بأهداف التنمية المستدامة،

---

[٤] Assembly/AU/Decl.5.(XXIV).

وإذ يلاحظ مع القلق أن المعوقات المستمرة قد زادت من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلعات المعرب عنها في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها،

١- *يثني* على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكذلك على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهما الجهتان الراعيتان للمؤشر ١٦-٤-١ في إطار أهداف التنمية المستدامة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وإطاره المفاهيمي، لدورهم الرائد في تجريب منهجيات الأمم المتحدة المتفق عليها لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في ١٢ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٢- *يهيب* بالمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات المناسبة على الصُّعُد الوطنية والإقليمية والعالمية لكفالة التعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة بوصفها تحدّيا يواجه المنظومة بأسرها على الصعيد العالمي، ولكفالة اعتماد المجتمع الدولي آلية للتنسيق العالمي من أجل رصد التدفقات المالية غير المشروعة رصدا ممنهجًا؛

٣- *يطلب* من أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين، بغية بناء قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الأفريقية، لا سيما في مجالات السياسات والإدارة الضريبية، والتعاون الضريبي الدولي، ومكافحة غسيل الأموال، ومنع الفساد وما يتصل بذلك من تدابير الإنفاذ، واسترداد الأصول وإعادتها إلى أصحابها، وإدارة الموارد الطبيعية؛

٤- *يهيب* بأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر الشركاء الآخرين العمل على بناء قدرات البلدان الأفريقية على معالجة الثغرات المرصودة في البنيان المؤسسي، بغية تطوير قدرتها على تتبع المستجدات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وقياسها والإبلاغ عنها في إطار المؤشر ١٦-٤-١ من أهداف التنمية المستدامة، ووضع تدابير لكبح التدفقات المالية غير المشروعة؛

٥- *يناشد* الأمم المتحدة الشروع في مفاوضات برعايتها بشأن اتفاقية دولية تُعنى بالمسائل الضريبية، يشارك فيها جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، بهدف وضع حدٍّ لتآكل الوعاء الضريبي، وتحويل الأرباح، والتهرب الضريبي، لا سيما ضريبة الأرباح الرأسمالية، وغير ذلك من التجاوزات الضريبية.

ياء – برنامج إدارة الثقافة والتراث

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقر بما تنطوي عليه الفنون والثقافة والتراث من إمكانات إنمائية بوصفها وسائل لتسريع الخطى نحو تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''

وإذ يحيط علما بإعلان موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢١ على النحو التالي: ''الفنون والثقافة والتراث: دعائم لبناء أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يسلم بأهمية الثقافة بالنسبة للنمو وما تنطوي عليه من إمكانات في إحداث التحول في أفريقيا، على نحو يتناغم مع ما ورد في التطلع الخامس من خطة عام ٢٠٦٣، الذي يؤكد أن ''أفريقيا لديها هوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم وأخلاقيات مشتركة'' ضرورية لنموها وتحولها،

وإذ يسلم بالأهمية الاجتماعية والاقتصادية للفنون والثقافة بوصفها مصدر قوة محتملة في إيجاد فرص العمل لملايين الأشخاص، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز الهويات الوطنية والإقليمية، على نحو ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة في سلسلة الحوار الأفريقي التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٢١، تحت عنوان: ''الهوية الثقافية والملكية: إعادة تشكيل العقليات''، الذي يستند إلى موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢١،

وإذ يشير إلى الصكوك ذات الصلة، بما فيها ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية (٢٠٠٦)، والنظام الأساسي للجنة الأفريقية للسمعي البصري والسينما (٢٠١٩)، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن الصناعات الثقافية والإبداعية في أفريقيا (٢٠٢١)، والقانون النموذجي للاتحاد الأفريقي بشأن حماية الممتلكات الثقافية والتراث (٢٠١٨)، وكلها توفر توجيها قويا للبلدان الأفريقية لمواصلة تعزيز وتطوير هذا القطاع الهام،

وإذ يدرك أن صون الثقافة وتعزيزها يسهمان إسهاما مباشرا في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يسلم بأن التراث الثقافي، المادي وغير المادي على حد سواء، والإبداع هما موردان بحاجة إلى الحماية والإدارة بعناية، ويمكن أن يكون كلاهما بمثابة محركين وعاملي تمكين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة نظرا لأن المقاربات الداعمة للثقافة ستساعد على ضمان نجاح التدخلات الرامية إلى تحقيق الأهداف،

وإذ يسلم أيضا بإمكانات الثقافة في الإسهام في عملية الانتعاش الاقتصادي والتصدي لتحديات بيئة ما بعد الجائحة،

وإذ يقر بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز التراث الثقافي كأداة للتنمية الاقتصادية من خلال إقامة شراكات مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة إدارة التراث والمجلس الأطلسي لتنفيذ برنامج لإدارة التراث يهدف إلى المساهمة في الصناعات الثقافية والإبداعية وفي موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢١،

وإذ يسلم بأن هدف البرنامج هو الاستناد إلى المبادرات القارية الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات وغير ذلك من مجالات التدخل في قطاع الإدارة الثقافية والإبداعية والتراثية، وهو ما يحقق أقصى قدر من الميزة الاستراتيجية القوية للقارة التي يتيحها تراثها، ويعزز بالتالي قطاعات الفنون والثقافة والتراث، بغية تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية،

١- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة دعم برنامج إدارة التراث بهدف المساهمة في المبادرات القارية التي تعزز الصناعات الثقافية والإبداعية بوصفها دعامة للتنمية المستدامة؛ وحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم التقني والمالي لتنفيذ البرنامج؛

٢- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة تشجيع الدول الأعضاء على التعجيل بالجهود الرامية إلى الاعتراف بالإمكانات الاقتصادية لمواردها التراثية والاقرار بها وتوفير جزء كبير من ميزانيتها لحمايتها وإدارتها وتنميتها؛

٣- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل إشراك المؤسسات الرئيسية في القارة الأفريقية والمنظمات الدولية المشاركة في إدارة وتطوير وتمويل قطاع الفنون والثقافة والتراث، في التعاون في تنفيذ البرنامج بغية تعزيز المساهمة الاقتصادية للقطاع.